

الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية
The Arab Network for the Study of Democracy



برنامج منتديات القضايا العامة (تدني الأجور في البحرين)



فريق العمل

أ. عبد الهادي الخواجة

أ. عبد الجبار مرزوق

أ. فاطمة فيروز

2008

أولاً: حقائق استراتيجية وإحصائيات

عن النسبة المخصصة للإنفاق على الغذاء والتي تمثل ٢٦,٧٪ مع ارتفاع كلفة النقل والمواصلات لتشكّل ١٢٪ من موازنة الأسرة. وأن الارتفاع الكبير في كلفة السكن يستدعي التوقف العميق باعتباره يشكل العبء الأكثر أهمية على موازنة الأسرة والسبب الأكثر أهمية في ارتفاع كلفة المعيشة (٤)

وفيما تزايد التضخم وتكاليف المعيشة والسكن في البحرين خلال العامين ٢٠٠٥/٢٠٠٦ لترتفع تقديرات خط الفقر إلى حوالي ٤٠٠ دينار للأسرة، فإن الإحصائيات الرسمية لعام ٢٠٠٦ تبين بأن الراتب الأساسي لأكثر من ١٨ ألف من العاملين في القطاع الحكومي يبلغ ٢٠٠ دينار شهرياً (ويشكل هؤلاء ٤٨٪ من مجموع العاملين بالقطاع العام) (٥). أما في القطاع الخاص فإن أكثر من ١٦٢ ألف بحريني وأجنبي يتقاضون أجوراً أقل من ٩٩ دينار شهرياً (٦). وقد أشار وزير العمل إلى أنه على رغم تدني الأجور (للبحرينيين) عن حد الـ ٢٠٠ دينار في القطاع الخاص إلا أن المعدل العام يتراوح ما بين ١٥٠ إلى ١٩٩ ديناراً حسب ما تم رصده في الدراسات الإحصائية التي نفذتها الوزارة (٧).

فإن الفوارق في الأجور في القطاع الخاص تتراوح بين خمسين دينار و٥٠ ألف دينار أي بمقدار ألف ضعف، وهو فارق هائل. وبالتالي فإن حساب متوسط الأجور مضلل بشكل كبير. ورغم ذلك فإن متوسط الأجور في القطاع الخاص للعام الماضي لم يتجاوز ٢١٤ ديناراً (٨). ويتمتع العاملون في القطاع الحكومي بظرف أفضل نسبياً من العاملين في القطاع الخاص فيما يتعلق بنظام التقاعد،

قدر عدد سكان البحرين حتى نهاية العام ٢٠٠٦ م بحوالي ٧٤٢ ألف نسمة، ٢٨٪ منهم غير بحرينيين. وسجل الاقتصاد الوطني نمواً اقتصادياً مرتفعاً خلال السنوات الخمس الماضية. وحقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بمعدل سنوي ٦,٤٪ في المتوسط. ويعزى أغلب هذه الارتفاعات في القطاع غير النفطي من مكونات الاقتصاد الوطني إلى اضطراد قوة النمو في الأعمال المصرفية والمالية والتي قدر حجم العمالة فيها بنحو ٨٠٠٠ شكل العنصر المواطن من الأيدي العاملة فيها قرابة التسعون بالمائة. وخلال الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٦ م، زادت الإيرادات الحكومية في مجموعها بنسبة ٨٠٪ تقريباً، ويرجع هذا النمو إلى الارتفاعات في إيرادات النفط والغاز الطبيعي والتي نمت بنسبة تجاوزت ١٠٥٪. وارتفعت معدلات التضخم إلى ٩,٧٪ بنهاية الفصل الثالث من العام ٢٠٠٦ م، مما قاد إلى تآكل في القوة الشرائية للمستهلكين في السوق المحلي. وبلغت معدلات البطالة ٦٪ حسب التقدير الحكومي، و ١٥٪ حسب التقدير العالمي والشعبي (١).

وفقاً للتقديرات الحكومية عام ٢٠٠٣ فإن خط الفقر للأسرة في البحرين هو ٢٣٧ دينار (٢). وبحسب دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعود إلى العام ٢٠٠٤، فإن خط الفقر هو ٥,٢ دولارات (أي نحو دينار و ٩٦٥ فلساً) يومياً للفرد الواحد في أسرة مكونة من ٦ أفراد. وبناء على ذلك، تصبح أية أسرة فقيرة إذا كان دخلها الشهري يقل عن ٩٣٦ دولاراً (أي ٢٥٤ ديناراً). وعلى هذا الأساس تم اعتبار ١١٪ من الأسر تعيش تحت خط الفقر في البحرين (٣). وتذهب النسبة الأعلى للإنفاق إلى المسكن بواقع ٢٧,٤٪، وهي تزيد قليلاً

١. في مؤتمر السياسات الاجتماعية التي نظمتها بالبحرين وزارة التنمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) - الوسط
٥. March ١٥ GDN ٢٠٠٧
٦. وفقاً للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية جريدة الوسط، ١٤ يناير ٢٠٠٦
٧. الوقت - ٢٠ أبريل ٢٠٠٧ -
٨. وفقاً للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية: الوسط، ١٤ يناير ٢٠٠٦

١. من دراسة خاصة بهذه الورقة للباحث الاقتصادي البحريني حسين المهدي
٢. ذلك وفقاً آخر تقدير أجراه فريق العمل المشرف على دراسة "الحد الأدنى للأجور" بمركز البحرين للدراسات والبحوث (حكومي) عام ٢٠٠٣ - المصدر: الوقت ١٤ سبتمبر ٢٠٠٧ - وقد ارتفعت هذه التقديرات في السنوات الأخيرة بسبب التضخم والارتفاع السريع في غلاء المعيشة والسكن.
٣. د. جاسم حسين - الوسط - ٤ يونيو ٢٠٠٧
٤. ورقة مستشار سياسات مكافحة الفقر في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أديب نمرة

وبشأن العمالة الأجنبية، فقد بلغت نسبتها في القطاع العام في ٢٠٠٦ حوالي ١٠٪ (١٥). أما في القطاع الخاص فقد تزايدت عام ٢٠٠٦ لتصل إلى ٧٩٪ (١٦). إن مشكلة سوق العمل البحريني هو انفتاح هذا السوق ذي الطلب الداخلي المحدود على عرض خارجي غير محدود. وبسبب الحرية الاقتصادية السائدة، فإن أصحاب العمل يفضلون تشغيل العمالة الأجنبية أخذاً في الاعتبار تكاليفها وعوائدها لتعظيم أرباحهم وزيادة الكفاءة التنافسية لمؤسساتهم" (١٧). وتعيش العمالة الآسيوية متدنية المهارات أوضاعاً مأساوية من ناحية الأجور وشروط العمل " فالعمال (الأجانب) في بعض المجمعات السكنية يعيشون في غرف مزدحمة، حيث يشغل الغرفة الواحدة ١٢ عامل أو أكثر.. وهم بحاجة إلى الضروريات الأساسية والحد الأدنى من المعايير" (١٨) ويضطر بعض الأجانب للعمل لساعات طويلة يوميا تصل أحيانا إلى ١٦ ساعة يوميا بما في ذلك أيام العطل الأسبوعية. ولا يستطيع المواطن منافسة العامل الأجنبي في تحمل ذلك البؤس، وبذلك فإن العمالة الأجنبية هي السبب الرئيسي لتدني الأجور، وهي ضحيته في ذات الوقت.

"أن من أسباب (تدني الأجور في القطاع الخاص) غياب التشريع الخاص بوضع حد أدنى للأجور إضافة إلى غياب السلم الوظيفي في الكثير من مؤسسات القطاع الخاص.. أن القطاع الأكبر من العاملين في القطاع الخاص هم من غير الجامعيين الذين تبلغ نسبتهم نحو ٦٠ في المائة من إجمالي القوى العاملة البحرينية" (١٩). وقد أكد وزير العمل أنه ليس للحكومة أية نية في سن حد أدنى للأجور في القطاع الخاص، إذ إن فرض حد أدنى للأجور يعني رفع أجور العمالة الأجنبية

والعلاوات الاجتماعية لأرباب الأسر، وعدد ساعات العمل التي يبلغ معدلها ٢٥ ساعة أسبوعيا. بينما لا تقل عدد ساعات العمل في القطاع الخاص عادة عن ٤٨ ساعة أسبوعيا.

وفي حين يوفر القطاع العام مستويات من الأجور أعلى من القطاع الخاص خصوصا للمواطنين الذين لا يتوفرون على مستويات عالية من التعليم أو المهارات، إلا أنه لا يولد إلا نسبة صغيرة من الوظائف. وكان بإمكان قطاع قوات الدفاع والحرس الوطني والشرطة أن يوفر فرص واسعة للمواطنين لرفع مستوى أجورهم، إلا الحكومة عمدت وفق بعض التقارير إلى توظيف أكثر من ٢٠ ألف من باكستان واليمن والأردن وسوريا، وقدمت لهم امتيازات تتعلق بالرواتب والسكن وحتى الجنسية، على حساب توظيف المواطنين وخصوصا من المنتسبين للمذهب الشيعي الذين يشكلون ثلثي المواطنين (٩). ووفقا لتقارير الدولية فإن البحرين هي السادسة في العالم من ناحية عدد العسكريين لكل ألف من السكان (١٠). وهي من أكثر دول العالم إنفاقا على الأمن والدفاع مقارنة بحجم السكان وموازنة الدولة (١١)

وينخفض معدل رواتب النساء عن رواتب الرجال بشكل كبير خصوصا في القطاع الخاص (١٢). وكنماذج لتدني رواتب النساء العاملات فإن "عدد العاملات البحرينيات في مصانع الألبسة والأنسجة ٢٨٨٠ عاملة بحرينية متوسط أجورهن ١٢٠ دينار بحريني تشمل علاوة المواصلات (١٣). وتتراوح أجور حوالي ٣٠٠٠ آلاف من البحرينيات العاملات في قطاع رياض الأطفال بين ٤٠ و ١٢٥ دينار شهريا (١٤).

١٥. المصدر: نشرة المؤشرات الاقتصادية والصادرة عن إدارة الاستقرار المالي بمصرف البحرين المركزي

١٦. الوسط - ٣٠ أبريل ٢٠٠٧

١٧. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - ١٩٩٨ ص ٩٣

١٨. تصريح لوزير هندي أثناء زيارته للبحرين وبعد زيارته لبعث معسكرات السكنية

للعمال الهنود: غلف ديلي نيوز ٩ مارس ٢٠٠٤

١٩. الأمين العام المساعد لشؤون القطاع الخاص بالاتحاد العام لنقابات عمال البحرين-

الوسط - ١٤ يناير ٢٠٠٦

٩. تقرير مركز البحرين لحقوق الإنسان- ١ مايو ٢٠٠٧

١٠. nationmaster.co & US Dept of Energy

١١. إبراهيم شريف السيد، دراسة بمتمدى جمعية العمل الوطني الديمقراطي - ا يونيو

٢٠٠٦ - الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٥-٢٠٠٦: شفافية التنبؤ الأسود!

١٢. وفقا للإحصائيات الحكومية المنشورة في الصحافة المحلية - الوسط ٣٠ أبريل ٢٠٠٧

١٣. سعد المبارك - الأمين العام المساعد في الاتحاد العام لنقابات البحرين : ندوة العمل

اللائق: الوسط ١٥ مارس ٢٠٠٤

١٤. الأمين العام المساعد لشؤون القطاع الخاص باتحاد العمال - الوقت - ١٦ أكتوبر

٢٠٠٦

وبشأن الفساد يرصد الاقتصادي إبراهيم شريف السيد بأنه وطوال السنوات الماضية أغفلت الميزانية العامة إدراج حوالي ١٠ دولار للبرميل من إنتاج حقل البحرين والذي يبلغ ٢٧.٠٠٠ برميل يوميا. ويضيف السيد بأن بحساب إيرادات الدولة من النفط (٢٣) والاستثمارات (٢٤) فإن هناك مبلغ يقدر ب ٢٩٤ مليون دينار غير مدرج في الميزانية (٢٥). وتذكر تقارير الصندوق الدولي الخاصة بالإيرادات النفطية لمملكة البحرين، انه يتم اقتطاع ١٢٪ من الإيرادات النفطية فور الحصول عليها وقيل خصم المصروفات، وإن هذا المبلغ الذي يجري اقتطاعه منذ بدأ تصدير النفط في عام ١٩٢٦ م يذهب إلى حساب خاص خارج الميزانية العامة للدولة، وهذا الحساب لا علاقة له بالاحتياطي العام للدولة، واسم الحساب المذكور في تقارير صندوق النقد (٢٦).



.. وقال العلوي: «يوجد حالياً نحو ١٨ ألف بحريني أجورهم أقل من ٢٠٠ دينار، ونعرف أين يعملون» (٢٠)

وتشير الدراسة التي أعدها مؤسسة "ماكيزي" () وتم استعراضها في ورشتي العمل اللتين نظمهما مجلس التنمية الاقتصادية في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٤ و فبراير/ شباط ٢٠٠٥ برعاية ولي عهد البحرين) إلى أن ٤٨٪ من البحرينيين يحصلون على أجور منخفضة (أي أقل من ٢٠٠ دينار شهريا) وجاء في الدراسة بأن معدل الأجور للبحرينيين سستمر في التناقص بما يعادل ١٩٪ (٢١). وبينت دراسة دولية أخرى بأن من المعوقات التي تعرقل طريق النمو في البحرين التشريعات العمالية غير المناسبة، قلة مهارة القوى العاملة الوطنية، البيروقراطية غير الفاعلة، ضعف أخلاقيات العمل، صعوبة الحصول على تمويل للأعمال، عدم جاهزية البنية التحتية بالشكل المطلوب، الفساد الإداري، وعدم وضوح التوجهات المستقبلية، وضعف تنفيذ القانون، وضعف القضاء، وعدم التعامل بصورة عادلة وحيادية في الفصل بين الاشتغال في السياسة والاقتصاد (٢٢).

٢٤. تبلغ إيرادات الدولة من الاستثمارات في الحد الأدنى حوالي ١٢١.٦ مليون دينار، وهي الإيرادات المتحصلة من: أموال الاحتياطي، ألبا للانيموم، شركة الخليج للبتروكيماويات، بتلكو للاتصالات، بنك البحرين الوطني، إضافة إلى إيرادات أخرى مثل إيرادات من أسهم في شركة مطاحن الدقيق، وفود الطائرات، أسري لإصلاح السفن، الخ
٢٥. المصدر السابق
٢٦. علي صالح، أخبار الخليج ٢٣ مايو ٢٠٠٥

٢٠. الوسط ١٤ يناير ٢٠٠٦:

٢١. د. منصور الجمري، رئيس تحرير جريدة الوسط، ٢٧ يناير ٢٠٠٤
٢٢. تقرير ماكيزي و تقرير التنافسية العربية الثاني الذي أطلقه المنتدى الاقتصادي العالمي "منتدى دافوس" في الدوحة في ٢ أبريل/ نيسان ٢٠٠٥. د. منصور الجمري، رئيس تحرير جريدة الوسط، ٢٧ يناير ٢٠٠٤
٢٣. تقديرات الإيرادات النفطية بلغت ١٩٦.٦ مليون دينار لميزانية عام ٢٠٠٥ ومثلها في العام ٢٠٠٦

ثانياً: خيارات التعامل مع المشكلة:

بالرغم من ارتفاع أسعار النفط عالمياً مما يساهم في النمو الاقتصادي المرتفع في البحرين، إلا أن البلاد تعاني بشكل متزايد من مشكلة تدني الأجور. وقد ظهر ذلك في تدني المستوى المعيشي لحوالي نصف المواطنين، والذي انعكس على الأوضاع الاجتماعية والتفكك الأسري وزيادة معدلات الجريمة والانحراف، كما انعكس على الاستقرار السياسي والأمني المتمثل فيما شهدته البلاد



في السنوات الأخيرة من خلافات سياسية واحتجاجات شعبية. وقد أصبحت هذه القضية هي الشغل الشاغل للناس والحكومة والصحافة. وبمراجعة ما نشر من دراسات و آراء تتعلق بتدني الدخل فإننا نجد اتفاقاً عاماً على ضرورة تطوير مناهج التعليم والتدريب، ولكن هناك تبايناً واختلافاً فيما يتعلق بمناهج وأساليب الحل الأخرى، ويمكن تلخيص ذلك في ثلاثة خيارات رئيسية:

الخيار الأول: تدخل الدولة عبر التشريعات وبرامج الدعم

الخيار الأول: تدخل الدولة عبر التشريعات وبرامج الدعم:

- يتلاءم وحجم اقتصاد البلد.
- عدم إرهاق كاهل العامل متدني الدخل بالرسوم المرتفعة للخدمات وبمقتطعات تأمين العمل أو بضريبة صندوق التأمين ضد التعطل. توسيع سلة السلع الأساسية المدعومة، تخفيض الرسوم المتعلقة بالخدمات الضرورية، ورفع مستوى الخدمات السكنية.
- إصلاح ودمج نظامي التأمينات والتقاعد بما يضمن الدخل اللائق للمواطنين عند التقاعد، وبذل جهود أكثر جدية في توفير القروض المالية والظروف الملائمة لإيجاد وتنمية المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.
- في مقابل عدم وجود نظام للضرائب على الاستثمار والدخل، على القطاع الخاص أن يتحمل جزءاً من المسؤولية في حل مشكلة تدني الأجور وذلك بالمشاركة في إعادة تأهيل

ويقوم على مبدأ مسؤولية الدولة في ضمان حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية، وإن تتحمل مسؤولياتها بشكل مباشر وفاعل في حماية الفئات الضعيفة في المجتمع. ومع وجود الوفرة المالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، فبالإمكان إيجاد مجموعة من التشريعات وبرامج الدعم التي تضمن الحد الأدنى من الدخل والأجور.

وتتضمن السياسات والحلول ضمن هذا الخيار:

- تبني التشريعات والقوانين اللازمة لضبط جلب العمالة الأجنبية الرخيصة وفرض حد أدنى مناسب للأجور وإجراءات لمكافحة التمييز في الوظائف والأجور. وإنشاء مجلس أعلى للأجور يقوم بمراجعة هذا الحد الأدنى دورياً طبقاً لتكاليف المعيشة ومستوى النمو الاقتصادي. أو أن تتكفل الدولة بدعم الأجور، وذلك بوضع حد أدنى للمستوى المعيشي تكفله الدولة من خلال الدعم المباشر لمداخل المواطنين وبما

• إن وضع المعوقات التشريعية التي تتسبب في تدني هامش الربح وتضاؤل القدرة التنافسية للبحرين مع الأسواق الأخرى التي تقل فيها تكلفة الإنتاج، سوف يؤدي إلى هروب الاستثمارات، وضعف النمو الاقتصادي وبالتالي تدني مستويات المعيشة.

• الحكومة غالباً ما تمرر التشريعات والنظم دون أن تخضع للدراسة الكافية أو الحوار مع الأطراف المعنية. ولا يملك ممثلو الشعب سلطة حقيقية في التشريع أو الرقابة، كما إن المجتمع المدني مقيد ولا يمتلك القدرة تقييم التشريعات والبرامج، وبالتالي فإن ترك حل هذه القضية بشكل كامل بيد الحكومة عبر ما طرحه من تشريعات وبرامج، فيه مخاطرة كبيرة بالإخفاق الفشل، وذلك ما حدث طوال الأعوام الثلاثين الماضية.

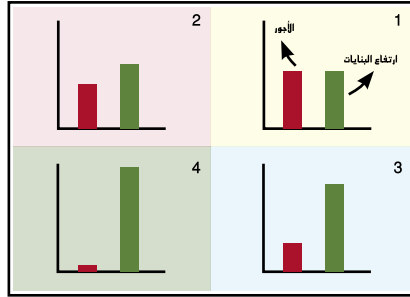
العمالة البحرينية وتدريبها، والتفاعل الايجابي مع التشريعات والإجراءات التي تصب في زيادة الأجور.

المقايضات:

سيؤدي فرض حد الأدنى للأجور، والحد من العمالة الأجنبية الرخيصة إلى رفع مستوى التكلفة وتقليل هامش الربح، وسيقلل من قدرة الإنتاج المحلي على منافسة الأسواق الأخرى، ولكن ذلك سيعزز من رضا العمال وعطائهم ومن القدرة الشرائية لدى المواطنين بشكل عام مما يصب في النهاية في صالح المجتمع واستقراره.

الاعتراضات:

• تضع برامج الدعم أعباء كبيرة على كاهل الميزانية العامة، وقد يؤدي التركيز على برامج الدعم إلى تهاون الأفراد في الواجبات والتطوير الذاتي



الرسوم من إعداد: محمد حسين المهدي/طالب بالمرحلة الثانوية

الخيار الثاني: تحرير وتنمية الاقتصاد:

الازدهار والتنمية وتوفير فرص العمل المناسبة، وان استدعى ذلك وجود نسبة معقولة من البطالة وتدني الأجور، والحاجة لضبط المناسبات لاندفاع الإعلام والعمل النقابي ومؤسسات المجتمع المدني.

الاعتراضات:

- هذا الخيار يضع كامل العبء على طالب العمل والدولة



ويغفل دور القطاع الخاص ومسؤولياته تجاه المجتمع. وان عدم وجود ضريبة على الدخل يحرم ميزانية الدولة من موارد مهمة لتمويل مشاريع التنمية

• ينبغي أن ينظر إلى التنمية الاقتصادية من خلال منظور التنمية البشرية المستدامة والتي تتضمن رفع المستوى المعيشي ووضع حد أدنى للأجور. وتجنب مضار تحرير الاقتصاد والخصخصة على المستوى المعيشي للمواطنين، وهناك حاجة إلى تطبيق المعايير الدولية فيما يخص العمالة سواء المحلية أو الأجنبية.

• إن الافتقاد إلى حد أدنى للأجور وفتح الباب لجلب العمالة الأجنبية متدنية الأجر والتي تقبل العمل في ظروف صعبة سيجعل من غير الممكن حل مشكلة تدني الأجور، مما يزيد من انتشار الفقر وتضعف القوة الشرائية لدى المواطنين وجعلته يشعر بالغيرة والغضب، وبالتالي فهي تهدد النمو الاقتصادي وكذلك الاستقرار الذي يحتاجه أصحاب الاستثمارات والأعمال.

ويتمثل في إعطاء القيمة العليا للحرية الاقتصادية، و إطلاق المنافسة، وتمكين القطاع التجاري، وتحسين التعليم والتدريب، وأن يتحمل الباحثون عن العمل المسؤولية في السعي والتطوير الذاتي، باعتبار إن جميع ذلك ينعش الاقتصاد ويساهم في خلق فرص العمل ذات الأجور الملائمة، في إطار آليات السوق المحلي والدولي .

وتتضمن السياسات والحلول ضمن هذا الخيار:

• الاستمرار في مساندة الاتجاه العالمي باتجاه تحرير سوق العمل وخصخصة الصناعات وقطاع الخدمات، وضمان حرية تنقل الاستثمارات والعمالة، والوفاء بالتزامات العضوية في منظمة التجارة العالمية واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة.

• على الحكومة أن تقوم بدورها في تأهيل العمالة الوطنية من خلال إصلاح نظام التعليم الأساسي والجامعي، و إعادة تأهيل العاطلين وتدريبهم، لكي تكون معارفهم ومهاراتهم مناسبة لسوق العمل. والحد من الفساد المالي والإداري في القطاع الحكومي الذي يعيق النشاط التجاري والمنافسة الحرة.

• لتشجيع جذب الاستثمارات والنمو التجاري والمنافسة مع الأسواق الأخرى، يجب أن تواصل البحرين سياستها الرائدة عالميا في عدم فرض أية ضرائب تتعلق بالاستثمار أو الدخل، وعدم فرض حد أدنى للأجور وترك ذلك وفقا لآليات السوق مع إطلاق حرية جلب العمالة الأجنبية بناء على حاجات سوق العمل.

• تمكين القطاع التجاري وزيادة دوره في تقرير السياسات والخطط الاقتصادية مع خصخصة قطاعات الخدمات والتعليم، والتقليل من حجم الدور الاقتصادي الحكومي المباشر. والالتزام بالقوانين والإجراءات التي تضبط عمل النقابات العمالية.

المقايضات:

إن اقتصاد السوق وحرية النشاط الاقتصادي هو ضمان

الخيار الثالث: الإصلاح السياسي وتعزيز الحقوق المدنية:



يتم ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لأية فئة بضمان قدرتها على الدفاع عن مصالحها، وذلك عبر تعزيز الحقوق المدنية والسياسية مثل المشاركة السياسية وحرية التجمع وتكوين المؤسسات وحرية التعبير. وفي ظل تضارب المصالح والتغير الدائم في الأوضاع، فإن الحل الأمثل هو في إيجاد أطر وآليات للتفاوض.

وتتضمن السياسات والحلول ضمن هذا الخيار:

- الإصلاح السياسي بما يجعل المجلس التشريعي معبرا حقيقيا عن مصالح المواطنين، وذو صلاحيات تشريعية ورقابية حقيقية. ليقوم بدوره في تشريع القوانين اللازمة لحل قضية تدني الدخل، ومحاربة الفساد الإداري والمالي. وقضاء مستقل وآخر عمالي متطور، وقوة عمل مؤهلة.

- لا بد من تمكين حقيقي للنقابات العمالية بما يعطيها موقع افضل للتفاوض مع الحكومة وأصحاب العمل، ويجعلها شريكا أساسيا في صياغة القوانين ووضع البرامج، وذلك يؤمن التوازن الذي يحفظ مصالح الفئات الضعيفة في المجتمع.

- تمكين مؤسسات المجتمع المدني التي تدافع عن متدني الدخل وتمكين النقابات العمالية، وإصلاح القوانين والممارسات بما يضمن الحريات المدنية مثل التعبير والتنظيم والتجمع بما يساهم في تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومنها الأجر الملائم.

- لا بد من خلق التوازن بين الأطراف المعنية المختلفة وأيجاد أطر وآليات للتشاور والتفاوض بين أطراف سوق العمل وذلك بتعزيز دور المؤسسات الديمقراطية واستقلالية القضاء وسيادة دولة الحق والقانون وتعزيز الشفافية ومحاربة الفساد بجميع أشكاله.

المقايضات:

قد يؤدي تمكين المؤسسات الرقابية والنقابية والحقوقية إلى التأثير على انطلاقة النشاط الاقتصادي، ولكنه على المدى البعيد يحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ويؤمن نظاما فعلا لضمان حقوق الفئات الضعيفة ويحارب الفساد.

الاعتراضات:

- هذا الخيار هو توظيف لقضية حقوقية مجتمعية في صراع سياسي، مما قد يعقد الحل بدلا من تسهيله

- الانشغال بالإصلاح السياسي، والذي هو صعب التحقيق، يعيق التركيز على الإصلاح الاقتصادي، وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين الذي هو أكثر قابلية للتحقيق.

- قد يؤدي التركيز على تمكين النقابات العمالية ومؤسسات المجتمع المدني إلى إعاقة النشاط والنمو الاقتصادي ويؤثر على الاستقرار الأمني، وخصوصا في ظل تدني الوعي بالعمل النقابي، فينشغل أصحاب العمل بالصراع مع ممثلي العمال، وتشغل البلاد بالاحتجاجات والمظاهرات مما يعيق النمو الاقتصادي.

التعريف ببرنامج منتديات القضايا العامة

- تنظيم "إجتماعات بؤرية" مع أفراد معنيين بالقضية وسماع آرائهم حول انعكاساتها عليهم والحلول التي يرونها ممكنة للتعامل معها.

- تنظيم مقابلات مع اختصاصيين يتابعون القضية المطروحة للإحاطة بأهم جوانبها.

- مراجعة الأدبيات الموجودة حول القضية والتعرّف الى المعطيات العلمية التي تعرض لها وتحلّل أسبابها وآثارها.

- إعداد كتيب مقتضب حول القضية، يعرض في مقدّمته لإشكالياتها ويقدم ما يمكن تسميته "بالحقائق الاستراتيجية" حولها، ثم يلخص الخيارات المستخلصة من الاجتماعات البؤرية والمقابلات للتعامل معها، ويذكر الآراء الإيجابية والسلبية تجاه كل منها.

- عقد منتديات يجتمع فيها المواطنون ويتداولون بالقضية إنطلاقاً من مضمون الكتيب المعدّ وخياراته.

ويمكن أن تتّظّم "الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية" إستطلاعات رأي، وأن تعدّ تقارير عن آراء المشاركين في هذه المنتديات للوصول الى ما يشبه تحديد اتجاهات "الرأي العام" (أو أجزاء منه) تجاه القضايا المطروحة في كل من البلدان العربية السبعة التي ينقذ فيها البرنامج وهي البحرين ومصر ولبنان والأردن واليمن والمغرب والجزائر.

الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية

نحن مجموعة من الباحثين والباحثات والناشطين والناشطات من المجتمع المدني معنيون ومعنيات برصد عملية التحوّل الديمقراطي في بلداننا العربية وتحليلها، وتسعى لإنشاء أوسع تعاون مجتمعي مع جهودنا العلمية.

برنامج "منتديات القضايا العامة"

يهدف برنامج "منتديات القضايا العامة" الذي تنفذه "الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية" الى تفعيل تداول المواطنين في بعض القضايا الأكثر إشكالية وارتباطاً بحياتهم ومصالحهم.

كما يهدف الى خلق عملية تواصل وتبادل أفكار وتجارب تمكّن هؤلاء المواطنين من بلورة "معرفة عامة" بالقضايا المطروحة وإيجاد أرضية مشتركة للبحث في أسباب أية أزمة ومحاولة التوصل الى خيارات حلول لها، مما يساهم في تفعيل الحياة الديمقراطية وتعزيز المسؤولية الوطنية في اتخاذ القرارات وإدراك مدلولاتها وما قد تتطلبه من مقايضات وكلف.

يعتمد برنامج "منتديات القضايا العامة" على منهجية تنطلق من:

- اختيار قضية مهمة (اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو بيئية، إلخ) تؤثر في حياة المواطنين أفراداً وجماعات.

يعتمد برنامج "منتديات القضايا العامة" على منهجية تنطلق من:

إشكالاتها ويقدم ما يمكن تسميته "بالحقائق الإستراتيجية" حولها، ثم يلخص الخيارات المستخلصة من الاجتماعات البؤرية والمقابلات للتعامل معها، ويذكر الآراء الإيجابية والسلبية تجاه كل منها.

- عقد منتديات يجتمع فيها المواطنون ويتداولون بالقضية انطلاقاً من مضمون الكتيب المعدّ وخياراته.

ويمكن أن تتّظّم "الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية" استطلاعات رأي، وأن تعدّ تقارير عن آراء المشاركين في هذه المنتديات للوصول إلى ما يشبه تحديد اتجاهات "الرأي العام" (أو أجزاء منه) تجاه القضايا المطروحة في كل من البلدان العربية السبعة التي ينقذ فيها البرنامج.

- اختيار قضية مهمة (اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو بيئية، إلخ) تؤثر في حياة المواطنين أفراداً وجماعات.

- تنظيم "اجتماعات بؤرية" مع أفراد معنيين بالقضية وسماع آرائهم حول انعكاساتها عليهم والحلول التي يرونها ممكنة للتعامل معها.

- تنظيم مقابلات مع اختصاصيين يتابعون القضية المطروحة للإحاطة بأهم جوانبها.

- مراجعة الأدبيات الموجودة حول القضية والتعرّف إلى المعطيات العلمية التي تعرض لها وتحلّل أسبابها وآثارها.

- إعداد كتيب مقتضب حول القضية، يعرض في مقدّمته

معايير الكتابة عن القضايا التي تهم المواطن

٨. تستحوذ القضايا المؤطرة على اهتمام الناس أحيانا ولكن الأهم في الأمر أن تلك القضايا تصبح أكثر وضوحا وتتعلق بالجوانب المهمة والملحة في القضية المطروحة على بساط البحث. ويتعبير آخر، فإن العديد من القضايا المطروحة شجعت النقاش وأدت إلى التعرف على التشخيص الأكثر إقناعا من بين كل ما هو مطروح.

٩. يتبين من تأطير القضايا المؤطرة أنه لا يوجد حل صحيح واحد حاسم لكل قضية ولا يوجد حل سحري للقضية الواحدة يفضلها الجميع على بقية الحلول المطروحة

١٠. تجد في القضايا المؤطرة كل طرف ما يجذب به في التحليلات المعروضة من الاتجاهات الأخرى.

١١. لا تطرح القضايا المؤطرة ضمن الأطر والتوجهات الحزبية أو الفئوية لذا فإنها لا تتأثر بالتجاوزات التي تكتنف نقاشات الأحزاب.

١٢. يجب عدم طرح رأي الرئيس أو القائد أو الحزب على أنه الرأي المرجح ، بل يجب أن تعرض وتناقش مزايا كل أطروحة بناء ما تتميز به من جدارة وما تمثله من قيم.

١٣. رغم أن كل نهج في القضية المؤطرة بصورة جيدة يقود إلى وضع خطوات العمل لحلها على المستوى العام والخاص فإنه ينبغي عدم تأسيس الحوار حول القضية المطروحة على أساس طريقة تنفيذ الحل ، حيث أن مناقشة طريقة الحل تعد مدخلا مناسبة لدراسة السياسات العامة، في حين أن النقاش في حل القضايا العامة يأتي في نهاية الحوار وكنتيجة ومحصلة للخيارات المؤطرة بإطار قيمي والتي يتم اختيارها دون غيرها.

١٤. يبقى أن كل حل يكون محل انتقاد من وجهة نظر مجموعة من الناس وليس فقط على أساس زاوية التكلفة أو العيوب الفنية التي يحملها بمعنى أنه لا يوجد حل يخلو من العيوب.

١. اختيار القضايا والموضوعات التي تهم المواطنين والتي يمكن لهم التعبير عن اهتماماتهم بها وقلقهم بشأنها.

٢. أن تكون القضايا محل خلاف حاد وحقيقي وتطوي على اختلاف في منهجية التفكير وخلفية القيم التي تنطلق منها بحيث لا يقتصر الخلاف عليها في التعريف الفني أو الإجرائي (طريقة الحل أو التعامل مع القضية).

٣. أن تتعدى عملية التناسب بينها بمعنى أن وجهات النظر ليست خيارات لقضية واحدة.

٤. أن تكون القضية مؤطرة تأطيرا واضحا ومتصلة بحياة الناس واهتماماتهم ولكل منهجية من منهجيات الفرقاء تأثير وانعكاس مباشر وواضح على حياة الأفراد والفئات الاجتماعية فهي ليست قضايا مجردة سابعة في الفضاء البعيد.

٥. القضايا المؤطرة هي التي تثير اهتمام كافة اتجاهات المجتمع، وترتب عليها تكاليف وتضحيات يقدمها المجتمع مقابل الخيارات والقرارات التي يتبناها كل فريق ولديه الاستعداد للقبول بتلك التضحيات أو التنازلات باعتبار أنه لا توجد حلول لا تتضمن تضحيات أو تنازلات.

٦. تتضمن الكتيبات عن القضايا المؤطرة بيانا واضحا عن الحاجة لاتخاذ قرارات تجاه القضية المطروحة وبسرعة فالقضايا المطروحة ليست موضوعا للترف الثقافي أو المناقشات الشيقة لأن تلك القضايا تمس عموم أفراد المجتمع وتؤطر السياسات التي تتخذ بشأن الأفراد وتمس خصوصيات حياتهم.

٧. تتطلب القضايا المؤطرة والتي تثير اهتمام أفراد المجتمع لترتيب الأولوية بينها بناء على منفعتها وقيمتها بالنسبة للمجتمع حيث تواجه المجتمع الكثير من القضايا المهمة التي عليه أن يختار الأولى من بينها وليس كل القضايا تحظى بالأولوية.

الخاتمة

يمثل تدني الأجر أهم مسببات ارتفاع مستوى البطالة في بلد تستقدم المئات من العمالة الأجنبية كل شهر. وتبين الإحصاءات التي ذكرناها في المقدمة أن مستويات الأجر في تدن مستمر.

من ناحية أخرى وحيث تكون الرواتب مجزية كما في قطاع البنوك والتعليم فإن البحرنيين يقبلون على وظائف تلك القطاعات وتمثل نسبة شغل الوظائف في هذين القطاعين أفضل المستويات.

أما ما هو متداول في بعض الأوساط الاقتصادية عن عزوف العمال البحرنيين عن الوظائف الحرفية والمهنية فلا يستند على أساس علمي أو بحثي بدليل الانخراط الواسع للعمالة البحرينية حالياً في كل المهن والتحاقهم بالبرامج الحرفية والفنية والمهنية وبروز كفاءات في كل تلك المجالات. ومن الشواهد البارزة على رغبة البحرنيين في كافة المهن هو النجاح الباهر لبرنامج التأهيل المهني في شركة بابكو ووزارة الكهرباء والماء ونجاحه الحالي في شركتي ألبا وأسري حيث تشغل العمالة البحرينية معظم المهن الحرفية والفنية وكذلك الأمر بالنسبة لشركة الاتصالات البحرينية وباس وطيران الخليج.

كما تكشف التقارير الوطنية عن وجود نحو ٣٢ ألف مواطن دخلهم أقل من ٢٠٠ دينار، ونحو ٢٠ ألف مواطن يعيش على المساعدات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية، وجلهم من العاملين في القطاع الخاص، وانخفاض شديد في نسبة العاملين البحرنيين في القطاع الخاص من الثلث في عام ٢٠٠٠ ليصل إلى دون الخمس في عام ٢٠٠٦. حيث أن من إجمالي ٣٦٠ ألف عامل يوجد منهم ٧٢ ألف عامل بحريني، وهذا مؤشر خطير وينعكس سلبي على توظيف الوظائف ويتناقض مع وجود حوالي ٢٠ ألف بحريني عاطل عن العمل.

ويرجع هذا الخلل الكبير إلى عمل الكثير من شركات القطاع الخاص على الربح الأقصى، وهي تعمل في سوق صغيرة محدودة كثيرة التنافس، وتواجه رسوماً عالية، فتجلب عمالة أجنبية رخيصة الأجر لكي توسع أكثر هامش الربح، إضافة إلى أن القطاعين العام والخاص عليهما إقامة دائرة مستديرة لمناقشة هذه الأوضاع والوصول إلى حلول تجنب الاقتصاد عملية التناقض المستمرة المتفاقمة، وأن تتحول القطاعات العامة المهيمنة على الثروة إلى مشاركات عامة واسعة.

استمارة استطلاع رأي المشاركين في:

المنتديات العربية للتداول في القضايا العامة

"مشكلة تدني الأجر"

- ١- الدولة:
- ٢- تاريخ التطبيق:..... /..... /٢٠٠٨
- ٣- الرقم المسلسل للاستمارة ()
- ٤- المراجع المكتبي:
- < لن تستخدم جميع بيانات هذه الاستمارة إلا لغرض البحث العلمي >

س١: ما أهم أسباب مشكلة تدني الأجر؟ (رتبها حسب أهميتها من وجهة نظرك، بحيث تأخذ أكثرها أهمية رقم ١، والتي تليها رقم ٢، وهكذا).

- () أ- فشل سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تطبقها الحكومة
- () ب- غياب التشريع الخاص بوضع حد أدنى للأجور
- () ج- عجز القطاع العام عن توليد فرص عمل كافية لاستيعاب الطلب على العمل
- () د- تدني كفاءة النظام التعليمي في تأهيل الخريجين لسوق العمل
- () هـ- غياب السلم الوظيفي في الكثير من مؤسسات القطاع الخاص
- () و- ندرة برامج تأهيل العاطلين عن العمل
- () ز- فتح الباب أمام العمالة الوافدة التي تقبل بأجور متدنية
- () ح- أخرى تذكر:

س٢: هل تؤيد أم تعارض الإجراءات/ الأعمال الآتية للإسهام في حل مشكلة تدني الأجر؟

- | | | |
|------------------------------------|--------------------------------|---|
| <input type="checkbox"/> موافق | <input type="checkbox"/> موافق | أ- رفع تكلفة العمالة الوافدة إلى البلاد |
| <input type="checkbox"/> غير موافق | <input type="checkbox"/> موافق | ب- تغيير مناهج التعليم لتواءم مع احتياجات سوق العمل |
| <input type="checkbox"/> غير موافق | <input type="checkbox"/> موافق | ج- تشجيع الاستثمارات الأجنبية التي تخلق فرص عمل جديدة |
| <input type="checkbox"/> غير موافق | <input type="checkbox"/> موافق | د- إلزام الحكومة والقطاع الخاص بالمعايير الدولية للعمالة |
| <input type="checkbox"/> غير موافق | <input type="checkbox"/> موافق | هـ- رفع مهارة القوى العاملة الوطنية |
| <input type="checkbox"/> غير موافق | <input type="checkbox"/> موافق | و- التوسع في الإقراض لتمويل المشروعات الصغيرة |
| <input type="checkbox"/> غير موافق | <input type="checkbox"/> موافق | ز- رفع الحد الأدنى للأجور بما يناسب تكاليف المعيشة |
| <input type="checkbox"/> غير موافق | <input type="checkbox"/> موافق | ح- إلغاء القوانين المقيدة للحريات ليدافع المواطن عن حقوقه |

س٣: هل تتفق أم تختلف مع المقايضات/التسويات التالية لمواجهة مشكلة البطالة؟ (ضع علامة (√) في المكان المخصص):

- | | | |
|------------------------------------|--------------------------------|--|
| <input type="checkbox"/> موافق | <input type="checkbox"/> موافق | أ . البدء بإجراءات الإصلاح السياسي لتعزيز الحريات الديمقراطية أولاً، حتى لو أدى ذلك لتأخير تحسن أوضاع المعيشة. |
| <input type="checkbox"/> غير موافق | <input type="checkbox"/> موافق | ب. رفع الحد الأدنى للأجور، حتى لو أدى ذلك هروب بعض الاستثمارات الأجنبية . |
| <input type="checkbox"/> غير موافق | <input type="checkbox"/> موافق | ج. زيادة دور المؤسسات التعليمية في التأهيل والتدريب، حتى لو كان ذلك على حساب دورها التثقيفي والتربوي. |
| <input type="checkbox"/> غير موافق | <input type="checkbox"/> موافق | د . زيادة تكلفة العمالة الوافدة حتى ولو أدى ذلك لضعف قدرة الإنتاج المحلي على منافسة الأسواق الأخرى |
| <input type="checkbox"/> غير موافق | <input type="checkbox"/> موافق | هـ . إلغاء كل القيود التي تحول دون إطلاق قوى السوق لأنها الكفيلة بتحقيق التنمية الشاملة، حتى لو صاحب ذلك انخفاض في مستوى الأجور. |

ب . غير مفيد: بين كيف تكون مفيدة من وجهة نظرك؟

.....
.....

س٩: هل تعتبر عمل هذا المنتدى الذي شاركت فيه:

- عملاً سياسياً عملاً ثقافياً عملاً اجتماعياً
 أخرى تذكر.....

س١٠: بيانات أساسية:

النوع: ذكر أنثى) - العمر:

العمل/ المهنة:

الحالة الاجتماعية: أعزب متزوج
 مطلق أرملة

محل الإقامة: ريف مدينة صغيرة العاصمة

المستوى التعليمي: تعليم أقل من المتوسط
 فوق المتوسط جامعي. فوق الجامعي

عضوية: أحزاب نقابات جمعيات أهلية
 أندية رياضية أخرى

س٤: كيف ترى دورك في المجال العام في بلدك؟

له قيمة ليس له قيمة محدود الأثر

س٥: هل تعتقد أن أغلبية المواطنين مستعدين من عملية صنع القرار في بلدك؟

نعم لا ماذا

س٦: هل البدائل التي نوقشت في المنتدى تغطي كل جوانب مشكلة (تدني الأجر) من وجهة نظرك؟

نعم لا من أجب لا، يجب على السؤال رقم ٨

س٧: ما البدائل الأخرى التي ترى أنها مهمة في التعامل مع مشكلة (تدني الأجر)؟

.....
.....

س٨: شاركت في التداول بهذا المنتدى فما رأيك فيه؟

أ . مفيد: أذكر كيف ولبن الفائدة؟

.....
.....

ما الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية؟

تتكوّن "الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية" من مجموعة من الباحثين والباحثات والناشطين والناشطات من المجتمع المدني. تُعنى الشبكة برصد عملية التحوّل الديمقراطي في البلدان العربية وتحليلها، وتسعى لإنشاء أوسع تعاون مجتمعي مع جهودها العلمية.

أهداف الشبكة:

- 1- دراسة التحوّل الديمقراطي وتحليل مساراته
- 2- تعزيز الممارسة الديمقراطية
- 3- نقل خبرات العمل الديمقراطي وتبادلها

أنشطة الشبكة الحالية:

- 1- البحوث حول الديمقراطية وتطبيقاتها في المنطقة العربية
- 2- إقامة "منتديات القضايا العامة"
- 3- إطلاق مبادرة قياس الديمقراطية "Arab Barometer"

أعضاء الشبكة:

- ثلاثة أعضاء من سبع دول عربية مشاركة وهي:
البحرين ومصر ولبنان والأردن واليمن والمغرب والجزائر

تتعاون الشبكة مع:

- "المعهد الدولي للحوار الدائم" (IISD)
- مؤسسة كيترينغ
وعدد من المؤسسات العربية والدولية غير الحكومية،

برنامج "منتديات القضايا العامة":

يهدف برنامج "منتديات القضايا العامة" الذي تنتفذه "الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية" إلى تفعيل تداول المواطنين في بعض القضايا الأكثر إشكالية وارتباطاً بحياتهم ومصالحهم. كما يهدف إلى خلق عملية تواصل وتبادل أفكار وتجارب تمكّن هؤلاء المواطنين من بلورة "معرفة عامة" بالقضايا المطروحة وإيجاد أرضية مشتركة للبحث في أسباب أية أزمة ومحاولة التوصل إلى خيارات حلول لها، مما يساهم في تفعيل الحياة الديمقراطية وتعزيز المواطنة في اتخاذ القرارات وإدراك مدلولاتها وما قد تتطلبه من مقايضات وكلف.

www.ademocracynet.org

الرسوم من إعداد: محمد حسين المهدي/طالب بالمرحلة الثانوية

التعاون بولمان 3921417

لمزيد من المعلومات الاتصال ب: أ. عبد الجبار مرزوق (٢٩٦١٣٢٣٣) ، أ. فاطمة فيروز (٣٩٨٥٧٩٩٧)